World Research of Political Science Journal
An International Journal

http://dx.doi.org/10.18576 /WRPSJ/030203

Globalization's Implications on "State Sovereignty" Concept, Context and Practices

Safaa Khalifa *

Political Science Department, Faculty of Economic Studies and Political Science, Alexandria University, Egypt.

Received: 15 Oct. 2020; Revised: 11 Nov. 2020; Accepted: 26 Nov. 2020.
Published online: 1 Dec. 2020.

Abstract: State Sovereignty" remains one of the most important elements upon which the nation-state is based and it seeks not to compromise it within its geographic and national sphere. Moreover, foreign relations among states were based up on respect for sovereignty for each of them.

Certainly, one of the most prominent developments -in post-Cold War era- was violation of state's sovereignty principle which was always governing international relations and was one of the most important cornerstones that established stable relations. By following international reality, we could realize the impact of globalization regarding state's role at national and international levels as well.

Therefore, this research aims at examining accuracy and identifying aspects of continuity and change that have correlated with state's sovereignty concept - as one of the most important elements of the nation-state - as a result of globalization phenomenonas one of the most important international changes in post-Cold War era.

Keywords: Sovereignty, Globalization, State's Sovereignty.

* Corresponding author E-mail: safaa.khalifa@esps.alexu.edu.eg

© 2020NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

تداعيات العولمة على "سيادة الدولة" ..... المفهوم والسياق والتطبيق

صفاء خليفة

كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية – جامعة الإسكندرية – مصر.

الملخص:

لا تزال "سيادة الدولة" تشكل أحد أهم العناصر التي تقوم عليها الدولة القومية وتحرص على عدم التنازل عنها ضمن نطاقها الجغرافى ومجالها الوطنى. كما أن العلاقات الخارجية بين الدول قامت على أساس احترام السيادة لكل منها.

ولعل أبرز ما شهده عالم ما بعد الحرب الباردة من تطورات إنما تمثل في خرق مبدأ سيادة الدولة، ذلك المبدأ الذي طالما حكم العلاقات الدولية، وكان من أهم الأسس التي كرست استقرار تلك العلاقات. والمتتبع لمجريات الواقع الدولي، سرعان ما يدرك تأثير العولمة فيما يتعلق بدور الدولة على المستويين الوطني والدولي على حد سواء.

ولذلك، يستهدف بحثنا تحري الدقة والوقوف على أوجه الاستمرارية والتغيير التي لحقت مفهوم سيادة الدولة – كأحد أهم عناصر الدولة القومية –من جراء ظاهرة العولمة كأحد أهم المتغيرات الدولية في عالم ما بعد انتهاء الحرب الباردة.

كلمات مفتاحيه : السيادة، العولمة، سيادة الدولة.

1 المقدمة

منذ بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي، شهد النسق الدولي تطورات جذرية عديدة طالت بنيته وكان لها تأثيرها البالغ في مجري العلاقات الدولية المعاصرة، وما يدور في عالمها من تفاعلات بين اللاعبين الدوليين، كما كان لتلك التطورات أثرها علي قواعد السلوك الحاكمة والمنظمة لمجمل هذه العلاقات والتفاعلات.

أدت تطورات الواقع الدولي في حقبة ما بعد انتهاء الحرب الباردة ومنها ظاهرة العولمة إلى بداية مرحلة جديدة نتساءل فيها عن معنى السيادة القومية أمام السيادة العالمية والدولة القومية أمام المجتمع العالمي والهوية والشخصية القومية أمام الهوية والشخصية العالمية. ولقد أحدثت العولمة تأثيراتها على دور الدولة القومية بما تتضمنه من السيادة والأمن القومي والمصلحة القومية. ولقد أحدثت العولمة كأحد أهم المتغيرات الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة تأثيرا كميا وكيفيا على مجمل التفاعلات الجارية فيما بين أعضاء جماعة الدول، وعلى قواعد السلوك الحاكمة لهذه التفاعلات والمنظمة لها.

2 الإطار العام للبحث

2.1 أهمية موضوع البحث

- ارتأى البحث الجمع بين السياقين النظري والتطبيقي من خلال التركيز حول فكرة سيادة الدولة ومنظوراتها المختلفة.
- تتبلور أهمية الموضوع في التحدي الذي تطرحه بأهمية استعادة دور الدولة والتأكيد على عدم تناقض مفهومي العولمة والدولة على اعتبار أن العولمة لا تقوض الدولة، بل هي شاملة للتحولات في كافة أشكالها.
- يسعى الباحث إلى إبراز التناقض بين النظرية والممارسة، والمتتبع لمجريات الواقع الدولي في حقبة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، سرعان ما يدرك ما ألحقته العولمة بممارسات بعض الدول بصدد مبدأ سيادة الدولة من آثار علي سيادة المجتمعات بما يهدد استقرارها.

2.2 موضوع البحث ومنهجيته:

يستهدف البحث تحري الدقة والوقوف علي أوجه الاستمرارية والتغيير التي لحقت بمفهوم سيادة الدولة كأحد أهم عناصر الدولة

© 2020NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

القومية من جراء ظاهرة العولمة كأحد المتغيرات الدولية للنسق الدولي الجديد الجديد خلال مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة من خلال أولا التعريف بمفهوم سيادة الدولة نظريا ثم الوقوف على بعض أوجه الاستمرارية والتغيير للمفهوم ذاته في مواجهة المتغيرات الدولية التي طرأت على النسق الدولي، ومنها ظاهرة العولمة والتي لها كبير الأثر على مفهوم سيادة الدولة كأحد أهم عناصر الدولة القومية. وبحكم طبيعة مادة البحث وعلي مقتضي الهدف الذي حددناه سلفا يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي كمنهج لبحثنا هذا. عمدنا إلي البدء من المصادر والمراجع –ذات الصلة بمادة البحث– كأداة للملاحظة في سبيلنا للوصول إلي حكم موضوعي بشأن هدف البحث، ويصبح التساؤل الرئيسي للبحث: **ما هي أوجه الاستمرارية والتغيير التي طرأت على مبدأ سيادة الدولة– كأحد أهم عناصر الدولة القومية– من جراء ظاهرة العولمة؟**

يعالج البحث موضوع الدراسة من خلال محورين رئيسيين، يتضمن كلا منهما عدة محاور فرعية، وذلك على النحو التالي:

= **<u>المحور الأول:</u> الإطار النظري لمفهوم سيادة الدولة بين سياقات مختلفة**

= **<u>المحور الثاني:</u> العولمة وسيادة الدولة في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة**

المحور الأول

الإطار النظري لمفهوم سيادة الدول بين سياقات مختلفة

أ) السياق التاريخي لمفهوم "سيادة الدولة"

نشأ مفهوم السيادة كرد فعل لاستئثار لملوك بالسلطة في الدولة الحديثة في أوروبا ومقاومة الكنيسة للسلطة البابوية وتصفية الإقطاع وأصبحت الدولة هي السلطة التي لا يعلوها أي سلطة والتي تخضع لسيطرتها جميع الهيئات الأخرى[1].

وجاءت أفكار جان بودان كرد فعل للحروب الدينية التي عاشتها أوروبا بين الكاثوليك والبروتستانت والتي كادت أن تعصف بوحدة فرنسا، الصراع بين السلطتين الزمنية والدينية فجاءت أفكاره لتسويد الملك بهدف حفاظ على وحدة الأمة وبقاء الدولة وللدفاع عن حق الملك في السلطة الكاملة على إقليمية مقارنة بالسلطات المحدودة التي يملكها الأمراء المحليين الأقل مرتبة[2]. وعلى أية حال، حظى مفهوم السيادة باهتمام واضح في كتابات معظم المفكرين أمثال هوبز، بنتام، أوستن الذين قدموا نظرية للسيادة ثم قدمها روسو وهيجل بمنظور فلسفي.

وبذلك، نشأ مفهوم السيادة الوطنية للدولة بصورة مستقرة منذ ميلاد التوصيف القانوني للدولة في القرن السادس عشر حيث أقرت معاهدة وستفاليا 1648، احترام السيادة القومية للدول، كأحد أهم مبادئها[3] والتي أنهت الحروب الدينية التي سادت أكثر من ثلاثين عامًا بين الكاثوليك والبروتستانت، وساهمت في إرساء العديد من قواعد السلوك الدولي، فالسيادة هي المبدأ القائل بأن الدولة لها السلطة العليا على جميع الشئون الواقعة في نطاق الأراضي الخاضعة لسلطاتها الإقليمي وهي حجر الزاوية في النظام الحديث القائم بين الدول، وتنبثق منه معايير هامة أخرى هي:

- أن جميع الدول ذات السيادة كبيرها وصغيرها لها حقوق متساوية.
- أن السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لجميع الدول ذات السيادة لا يمكن انتهاكها.

1محمود خليل، العولمة والسيادة إعادة صياغة وظائف الدولة، **سلسلة كراسات استراتيجية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، فبراير 2004)، ص 8.

2مصطفى خشيم، **موسوعة علم العلاقات الدولية**، (ليبيا، الدار الجماهيرية، 2004)، ص 259.

3أسامة المجدوب، المتغيرات الدولية ومستقبل مفهوم السيادة المطلقة، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، العدد (109)، يوليو 1992، ص 116.

© 2020 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

- أن التدخل في الشئون الداخلية للدول ذات السيادة غير مسموح به[1].
- احترام مبدأ السيادة القومية للدول.
- الاعتراف بمبدأ الولاء القومي[2]

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وصدور ميثاق سان فرانسيسكو في فبراير 1945 بإنشاء الأمم المتحدة ثم صدور المواثيق الدولية، وحددت الأسس المنظمة للعلاقات بين الدول، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- حق كل دولة في انتهاج السياسة التي يرتضيها.
- عدم التدخل في الشئون الداخلية لأي دولة.
- حل المشكلات بالوسائل السلمية.
- إدانة أي شكل من أشكال الغزو المسلح.
- عدم شرعية اللجوء إلى ضغوط بغرض إجبار أي دولة على انتهاج سياسة معنية[3].

ب) السياق الاصطلاحي لمفهوم "سيادة الدولة"

يمكن اعتبار السيادة هي: "السلطة العليا للدولة في إدارة شئونها سواء في داخل إقليمها أو في إطار علاقاتها الدولية"[4]. لذلك، لابد من عدم الخلط بين السيادة والسلطة حيث أن السلطة السياسية هي ركن من أركان الدولة لكن السيادة هي ركن لازم لقيام هذه السلطة فالسيادة هي صفة للسلطة[5]. كما أن السيادة تميز الدولة عن غيرها من الجماعات السياسية الأخرى، وكذلك المنظمات الاجتماعية والإدارية التي لا يمكن أن يتوافر لها عنصر السلطة[6]. وتعرف السيادة بأنها: السلطة العليا التي لا تعلوها غيرها من السلطات وأنها لتشكل الميزة الأساسية للدولة وتفرقها عما عداها وأنها المحتكرة الوحيدة للشرعية ولوسائل القوة دون سواها وحق استخدامها لتطبيق تلك القوانين وشرعيتها، وهي إلى جانب ذلك تكون ملازمة لوجودها ومستقلة عن أية سيطرة ومستمرة في ظل مختلف الظروف ومتوازنة كليًا مع غيرها من السيادات في مجالاتها الدولية[7]

هناك اتفاق عام على أن تعريف محدد للدولة لابد وأن يتضمن ثلاثة عناصر هي الشعب، والإقليم، والحدود، والسيادة. ويعد ركن السيادة هو أهم تلك العناصر التي تحدد طبيعة الدولة المعاصرة، كما تربط علاقتها بالعنصر بين الآخرين "الشعب والحدود"، إذ، أن السيادة تحدد علاقة الدولة بمواطنيها من ناحية، وحدود سيادتها الإقليمية من ناحية أخرى، فسيادة الدولة لا تباشر إلا على مواطنيها والمقيمين على أرضها، كما أنها محدودة بحدود الوطن ولا سيادة للدولة خارج هذه الحدود. **وفي هذا الإطار أيضا نميز بين مصطلحين هما:**

- **السيادة الإقليمية:** بمعنى أن سلطة الدولة العامة تتحدد بنطاقها الإقليمي حيث أن أوامرها ونواحيها لا تتعدى كل المقيمين على أرضها إلا في أضيق الحدود وهذا جعل الغلبة الآن لفكرة القوانين الإقليمية.

1جيران في عالم واحد، **سلسلة عالم المعرفة**، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1995)، ص 89.

2محمد طه بدوي وآخرون، **مقدمة إلى العلاقات السياسية الدولية**، (الإسكندرية، أليكس لتكنولوجيا المعلومات، 2004)، ص 14.

3فتحي عبد الفتاح، **عالم متغير بداية التاريخ والبحث عن موقع** (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999) ص 33، 34.

4محمود خليل، مرجع سبق ذكره، ص9.

5إبراهيم شيحا، **الأنظمة السياسية للدول والحكومات**، (الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، 1992)، ص27.

6عصام سليمان، **مدخل إلى علم السياسة**، (بيروت، دار النضال، 1989)، ص 184.

7حسن البزاز، **عولمة السيادة حالة الأمة العربية**، (المؤسسة الجامعية، بيروت، 2002)، ص15، 16.

© 2020NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

- **السيادة الشخصية:** بمعنى أن السلطة العامة للدولة تتحدد على أساس عنصر الشعب وموضوعها الأساسي هو أشخاص الأفراد والمكونين لشعبها بحيث يتتبعهم أوامرها حيثما أقاموا أي سواء كانوا داخل إقليم الدولة أو خارجه أو على أرض دولة أخرى، لكن هذه الفكرة بدأت تتراجع نظرًا لفصل السيادة عن أشخاص الحاكمين لتكون الدولة شخص قانوني متميز.[1]

وبذلك، يمكن تعريف مفهوم سيادة الدولة إجرائيا من خلال الوقوف على خصائصه الدالة على مضمونه وذلك على النحو التالي:

- **سيادة الدولة أصيلة:** لا تستمد سلطتها أو وجودها من سلطة أخرى، فالهيئات الموجودة بالدولة تستمد سلطتها من هذه السلطة العليا.
- **سيادة الدولة سامية:** فهي سلطة آمرة عليا تفرض إرادتها على الجميع داخل حدود الدولة[2].
- **سيادة الدولة مطلقة:** أيمكن للدولة فرض إرادتها على ماعداها من هيئات وجماعات وأفراد بصفة حتمية أي عدم خضوع سيادة الدولة سواء داخليًا أو خارجيًا لأية قيود تحد من سيادتها أي قرارات نافذة من جانب واحد مثل نزع الملكية للصالح العام وأعمال الأمن[3].
- **سيادة الدولة كلاً واحداً لا يقبل التجزئة أو الانقسام:** أي لا تنقسم ولا تتوزع بين أفراد شعبها فهي سلطة واحدة لا تعدد بتعدد الحكام أو الهيئات الحاكمة في الدول لأن الهيئات تتقاسم الاختصاصات فقط وليس السلطة، أي عدم وجود رابطة خضوع قانونية من أي نوع تربط دولة ما بدولة أخرى حيث يعد دليلاً قاطعًا على انتقاص سيادتها، إذا ثبت خضوعها لسلطان هذه الدولة أو الدول الأخرى، ومن النظم الاتحادية الفيدرالية السيادة غير مجزأة مثل الولايات المتحدة الأمريكية. كما أدت التطورات المستحدثة في النسق الدولي إلى بروز فكرة السيادة المشتركة للدولة كافة على البحار في المناطق التي تخرج عن نطاق الولاية الإقليمية لهذه الدول فرادى[4].
- **لا يمكن سيادة الدولة التنازل عنها أو نقلها أو تحويلها لطرف آخر،** بمعنى أنه لا يمكن نقل الدولة لسيادتها لشخص أو هيئة داخلة في نطاقها أو اختفاء جزء من سيادتها على شخص أو هيئة لأنها صاحبة السيادة. وفي هذا السياق يؤكد جان جاك روسو أن: "السيادة وليدة الإرادة، الإرادة لازمة للإنسان، وتنازل الإنسان عن إرادته أو فقدها هو تنازل عن حريته وفته كإنسان"[5].
- **سيادة الدولة عامة وشاملة:** بمعنى سيادة الدولة على كل إقليمها البري من أفراد سواء من شعبها أو الأجانب ويستثنى من هؤلاء الأجانب على سبيل الصرف الدبلوماسي الممثلين الدبلوماسيين للدول الأخرى، المنظمات الدولية فتمتعهم بحصانات دبلوماسية ولأن السفارة القنصلية – جزء من إقليم الدولة المرسلة[6].
- **سيادة الدولة دائمة ومستمرة:** السيادة مستمرة ودائمة ما بقيت الدولة متمتعة بشخصيتها القانونية الدولية فالسيادة والدولة متلازمان وجودًا وعدمًا، السيادة دائمة مع دوام الدولة، فأي تغيير في حكومة الدولة لا يعني إخلالا باستمرار السيادة لإضافة إلى أن سيادة الدولة تتخطى الأشخاص من حيث بقائهم أو زوالهم من الحكم فالسيادة ملازمة لوجود الدولة واعتزالها معناه عدم وجودها.

1فاروق عمر، **دول القوة ودول الضعف**، (الصفاة، الكويت، 2000)، ، ص12، 337، 338.

2عبد الغني بسيوني، **النظم السياسية**، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 1985)، ص 44

3علي عبد القادر، كمال المنوفي، **النظريات والنظم السياسية**، (القاهرة، دار نهضة الشرق، 2002)، ص 48.

4محمود خليل، مرجع سبق ذكره، ص 9

5السيد خليل هيكل، **القانون الدستوري والأنظمة السياسية**، (جامعة أسيوط، كلية الحقوق، 1983)، ص 207

6السيد عليوة، درية شفيق، **مبادئ علم السياسة**، (كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2002)، ص222

© 2020 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

ويعد فقدان الدولة لشخصيتها القانونية الدولية هو بمثابة زوال لسيادتها، وقد يحدث ذلك لأي سبب كالاندماج في دولة أخرى (الاتحاد) أو في حالة التفكك (التجزئة) لعدة وحدات سياسية يكون لكل منها سيادته الوطنية الخاصة به. كما أن هناك عوارض تجمد قدرة الدولة على مباشرة مظاهر سيادتها على إقليمها وفي نطاق علاقاتها الدولية مثل وضع الدولة تحت حماية دولة أخرى أو أن يخضع إقليمها لاحتلال دولة من الدول أو أن يتفق في معاهدة دولية على وضع هذه الدولة في حالة حياد قانوني دائم[1].

ج) السياق القانوني لمفهوم سيادة الدولة:

يعتبر البعض أن مفهوم السيادة مفهوم قانوني أكثر منه سياسي يشير إلى القوة النهائية لكل دولة هيئة أو جهاز واحد داخل إقليمها ذو سيادة لديه القوة العليا التي تخول له حق ترجمة إرادة الدولة إلى صيغ قانونية حيث أن هذا الكيان هو المختص بصنع القوانين. وهذه الهيئة قد تكون شخصيًا أو مجموعة أشخاص لكن إرادتها تُفرض على جميع الأفراد وعلى كافة المنظمات الداخلة في نطاقها في حالة الصراع بين الأشخاص أو المنظمات تكون هذه الهيئة صاحبة السيادة هي الحكم وتتدخل لإنهاء الصراع، وفي انجلترا على سبيل المثال هذا الكيان هو البرلمان الذي يختص بصنع القوانين[2]. **وفي هذا الإطار نميز بين مصطلحين هما:**

- **السيادة القانونية:** وحدة الخطاب القانوني وعمومية القاعدة القانونية بالنسبة لجميع المخاطبين بها وبدون أدنى تميز وعدم طاعتها يؤدي للتعرض للجزاء أي الاعتراف للدولة قانونًا في حقها جميعًا على قدم المساواة في أن تتخذ ما تراه مناسبًا من قرارات أو من سياسات تكفل لها حماية مصالحها الوطنية.
- **السيادة السياسية:** السيادة كواقع سياسة هي القدرة الفعلية للدولة على إنقاذ إرادتها في المجال الدولي، أي القدرة الحقيقية للدولة على رفض الخضوع لأية سلطة أخرى غير سلطتها هي. [3]

ويرجع سبب هذه التفرقة أيضًا هو أن الدولة قد تكون مستقلة قانونيًا وتحظى بالاعتراف الدولي وتتبادل العلاقات الدبلوماسية مع غيرها من أشخاص القانون الدولي وتتمتع بعضوية المنظمات الدولية ولكنها عاجزة عن تحقيق أهدافها القومية ومصالح مواطنيها، مما يعرضها لضغوط وتأثيرات بعض الدول الأخرى، وبالتالي يجعل استقلالها ناقصًا وتعجز عن مباشرة بعض مظاهر سيادتها[4].

د) السياق الواقعي لمفهوم "سيادة الدولة

السيادة كواقع سياسة هي القدرة الفعلية للدولة على إنقاذ إرادتها في المجال الدولي. أي القدرة الحقيقية للدولة على رفض الخضوع لأية سلطة أخرى غير سلطتها هي. ومما سبق يتضح لنا أن القاسم المشترك في تعريف السيادة هو النظر إليها باعتبارها السلطة العليا للدولة في إدارة شئونها سواء كان داخل إقليمها أو في إطار علاقاتها الدولية والسيادة بهذا المعنى لها معنين يرتبط أحدهما بالآخر. [5]

وجدير بالذكر أن المعنى الإيجابي للمفهوم يتمحور حول قدرة الدولة كوحدة سياسية مستقلة أو تفاعل دولي على أن تتصرف باستقلالية وحرية دونما قيد عليها فيما عدا تلك التي ترتقبها الدولة ذاتها بمحض إرادتها، وذلك فيما يخص قراراتها وقوانينها وأنظمتها،

1محمود خليل، مرجع سبق ذكره، ص 9.

2علي عبد المعطي، مرجع سبق ذكره، ص 33.

Rod Hague, op. cit, p.7

3ممدوح منصور، **العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد**، (الإسكندرية، أليكس لتكنولوجيا المعلومات، 2004)، ص 44، محمود خليل، مرجع سبق ذكره، ص 10.

4أحمد عبد الونيس، آخرون، **محاضرات في القانون الدولي العام**، ألقيت على طلاب الفرقة الثانية شعبة العلوم السياسية، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2002)، ص 140.

Andrew Heywood, p.37

5 ممدوح منصور، مرجع سبق ذكره، ص 44.

© 2020NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

بالإضافة إلى الاحتكار الشرعي لأدوات القمع في الداخل لوضع دستورها وتحديد نظامها وإبرام المعاهدات والوفاء بالتزاماتها للدول الأخرى، إذن، السيادة هنا مطلقة باستثناء واحد هو التقييد الذاتي للإرادة[1]. وقد يتحول مضمون السيادة ليصبح سلبيًا بعد إمكان خضوع الدولة لأية سلطة غير سلطتها هي وعدم تلقي أي أوامر صادرة لها من الخارج وعدم تبعيتها لأية دولة أجنبية، بل وامتناعها عن القيام بأي عمل يمس استقلال دولة من الدول[2].

وعلى أية حال، السيادة تعبر عن أعلى درجات السلطة في الدولة وهي تأخذ بالمضمون الإيجابي داخليًا والمضمون السلبي خارجيًا أي في علاقاتها الدولية. وبناء عليه، تتأكد أيضا ممارسة الدولة لسيادتها من خلال المظاهر الآتية:

- الحكم الذاتي: أي عدم خضوع سلطات الدولة إلا لقواعد شاركت في وضعها بدون إكراه مقبول الدوكة تقاعده تنتج عن هذه السيادة هو المعبر الحقيقي عن سيادتها واستقلالها.
- عدم تدخل قوى أخرى في شئونها فالدول الأخرى ملزمة باحترام سيادة الدولة داخليًا وخارجيًا باستثناء الميادين التي تنظمها قواعد القانون الدولي.
- حق التعرف بلا منازع بالاختصاصات المعترف بها للدول ويتضمن ذلك أن السلطات الرسمية وحدها لها حق تقرير ما تراه في كل ما يتعلق بشئونها الداخلية والدولة لها حق استعمال الإكراه والقسر داخل حدودها[3]. **إضافة إلى ذلك، فإن مفهوم السيادة من حيث التطبيق العملي له وجهين:**

- **السيادة الداخلية:** ويقتصر نطاق تطبيقها على علاقة الدولة بمواطنيها وداخل إقليمها بحدوده السياسية المعروفة ويعتبر ذلك مجالاً محجوزًا لهذه الدولة وحدها أي تمتع الدولة بسلطة مطلقة على جميع الأفراد والجماعات التي تعيش في ظلها وتوضع في الكيان الذي يصنع القرار التي تنفذ على جميع المواطنين والجماعات والمؤسسات داخل إقليمها، ويستخدم هذا المصطلح في حالات مثل السيادة الشعبية، السيادة البرلمانية[4]. وهذا معناه عدم وجود أية سلطة أخرى تستطيع أن تنافسها في فرض إرادتها وسمو هذه الإرادة ويؤدي للتعرض للعقوبة لمن يخالفها.
- **السيادة الخارجية:** يعد بمثابة المرادف في مجمله لمفهوم الاستقلال الذي ينشئ حقوق الدولة والتزاماتها تجاه الدول الأخرى في إطار مبدأ المساواة بين الدول والاحترام المتبادل لعناصر كل منها ينصرف نطاق تطبيقه إلى علاقة الدولة بغيرها من الدول والكيانات السياسية الدولية الأخرى ممن يعترف لهم القانون الدولي العام بوصف الشخصية القانونية الدولية أي أن العلاقات بين أعضاء الجماعة الدولية خاصته بين الدول التي تقوم على وجوب احترام الاستقلال الوطني والسلامة الإقليمية لكل دولة وعدم جواز التدخل في شئونها الداخلية.

إذن، يمكننا القول بأن السيادة الخارجية جاءت لكن تجسد مبادئ الاستقلال القومي، الحكومة الذاتية في حالة قدرة شعب الدولة ذات السيادة على تشكيل مصيره وفقًا لمصالحه واحتياجاته[5]. ويترتب على ذلك المساواة بين الدول وتمتعها بالاستقلال الكامل في مواجهة بقية

1عبد الغني بسيوني، مرجع سبق ذكره، ص44.

2ماهر عبد الهادي، **الأنظمة السياسية المعاصرة والقانون الدستوري**، (المليجي، القاهرة، 1977، ص 197.

3ريمون حداد، مرجع سبق ذكره، ص 274، 275.

4محمود خليل، مرجع سبق ذكره، ص9.

Andrew Heywood, **Key concepts in politics**, (New York: Martin's press llc, 2000 p.37

5علي عبد المعطي، مرجع سبق ذكره، ص 33.

International Relations, (New Jercy: fngle wood- cliffs, 1993) P.17, Andrew Heywood, cop- cit, P.39. Michael G. Roskin, others, **IR: The New World of**

© 2020 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

دول العالم وتعاملها معهم على قدم المساواة في التمتع بالحقوق والتحمل بالالتزامات كما أن الدولة لها مطلق الحرية في شئونها وعلاقاتها مع غيرها[1].

وفي السياق ذاته، فإن السيادة والاستقلال ليسا مترادفان حيث أن مفهوم الاستقلال أكثر اتساعًا وشمولاً من مفهوم السيادة، فالدولة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بدرجة وحدد الاستقلال السياسي للدولة فكل دولة مستقلة هي بالضرورة ذات سيادة وليس العكس صحيح. وبهذا المعنى فإن الاستقلال هو إعمال مظاهر السيادة سواء داخل إقليمها أو في إطار علاقتها المتبادلة مع غيرها من الدول أو أشخاص القانون الدولي الآخرين. إذن، الاستقلال هو مظهر لسيادة الدولة وصفة لازمة لها والمعيار الأساسي لها[2]. بمعنى احترام كل دولة لاستقلال الدول الأخرى وعدم التدخل في شئونها، استبعاد التبعية السياسية والقانونية للدولة إلى أية سلطة أخرى حيث تمارس اختصاصاتها على إقليمها بموجب إرادتها الحرة والمستقلة. ولذلك، فإن قدرة الدولة على العمل ككيان مستقل يُعترف به في القانون الدولي بأن له السلطة العليا هو ما تعنيه بمفاهيم السيادة القومية والدولة القومية[3].

وفي إطار العلاقة بين السيادة والاستقلال نفرق بين:

- **دول مستقلة استقلالاً تامًا.**
- **دول ناقصة السيادة:** إذا ما احتفظت ببعض مظاهر سيادتها الخارجية، وفقدت بعضها الآخر نتيجة خضوعها لعلاقة تبعية لدولة أخرى مثل الدول الواقعة تحت الانتداب أو الوصاية أو الحماية، وكذلك، الدويلات المكونة للدولة الاتحادية مثال السيادة في الولايات المتحدة الأمريكية منقسمة بين الكونجرس الأمريكي، والرئيس والمحكمة العليا، حتى أنه يطبق على الولايات المتحدة "حالة سيادة بدون سيادة". ولا يؤثر نقصان سيادة الدولة الخارجية على وجودها أو كيانها القانوني ولا يفقدها مقوماتها ولا يغير من كونها دولة قائمة متكاملة العناصر. ومثال على ذلك لبنان رغم خضوعها سنوات طويلة للانتداب الفرنسي، لم يكن لذلك أي أثر على وجودها القانوني منذ نشأتها كدولة عام 1920.
- **دول معدومة السيادة:** وهي التي تكون مجرد مجتمع سياسي تابع لدولة أخرى وليس له بحكم التبعية أي كيان دولي مستقل بالإضافة إلى تخلف سيادته الدستورية[4].

المحور الثاني

العولمة وسيادة الدولة في حقبة ما بعد انتهاء الحرب الباردة

أ) المحددات الدولية لتداعيات ظاهرة العولمة على مفهوم "سيادة الدولة"

نعرض أولا لأهم المحددات التي تعد بمثابة دلالة فيما يتعلق بدور الدولة ومصير مبدأ السيادة الوطنية في ظل التطورات في النسق الدولي خلال حقبة ما بعد انتهاء الحرب الباردة ومنها:

= ذوبان الحدود الفاصلة بين ما هو داخلي وما هو دولي

طرحت البيئة الدولية خلال حقبة ما بعد انتهاء الحرب الباردة تحديا جديدا، فما كان ينظر إليه في الماضي علي أنه يدخل ضمن

1أسامة المجدوب، مرجع سبق ذكره، ص 116، إبراهيم شيحا، مرجع سبق ذكره، ص 28، السيد خليل هيكل، مرجع سبق ذكره ،ص 207.

2أحمد عبد الونيس، مرجع سبق ذكره، ص 138، 139، محمود خليل، مرجع سبق ذكره، ص 9، ريمون حداد،مرجع سبق ذكره، ص 274.

3محمد نصر مهنا، **علوم السياسية دراسة في الأصول والنظريات**، (القاهرة، دار الفكر العربي، 1985)، ص 319.

4إبراهيم شيحا، مرجع سبق ذكره، ص 28

An Introduction, (London: Macmillan Press LTD, 1993) P.7.:Rod Hague, **Comparative Government and Politics**

© 2020NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

نطاق الاختصاص الداخلي للدولة، يشهد اليوم حالة من التقلص الكبير لصالح دور أكبر لجماعة الدول وعلي حساب مبدأ عدم التدخل، وراح جانب من الفقه يتحدث عما سمي بـــ "المجتمعية الدولية" أو العالمية حيث اكتسبت الصراعات الداخلية بعدا دوليا.[1]

لذلك، حدث تراجع نسبي للقضايا التقليدية العالمية التي سادت طوال مرحلة الحرب الباردة، والتي نتجت عن العلاقات بين الشرق والغرب مثل قضايا سباق التسلح النووي والصراعات الأيديولوجية. كما سيطرت الصراعات الداخلية الناتجة في معظمها عن حروب أهلية لأسباب عرقية أو قومية أو دينية علي تلك المرحلة. كما ظهرت قضايا عالمية جديدة علي الساحة الدولية تتعلق أيضا بالداخل مثل قضايا التدهور البيئي، وحقوق الإنسان، والفجوة بين الفقراء والأغنياء، والإرهاب الدولي، والتي لم تكن موجودة من قبل.[2]

وعلى سبيل المثال لا الحصر، تعد قضية التدخل الإنساني أحد أبرز القضايا المطروحة علي قائمة الاهتمامات العالمية خلال فترة ما بعد الحرب الباردة. أصبحت كافة صور التدخل أحد أبرز القضايا المطروحة علي قائمة الاهتمامات العالمية خلال فترة ما بعد الحرب الباردة. وظهرت الحاجة إلي إعادة النظر في شرعية التدخل الإنساني خاصة بعد أن تغيرت النظرة التقليدية لسيادة الدولة، وظهرت دعاوى تتعلق بضرورة إحداث التوازن بين احترام سيادة أي دولة وبين المطالب الإنسانية[(3)].

وبناء عليه، فمع استمرار العولمة تفقد الدولة والحكومات تدريجيًا قدر من السيطرة والتحكم في إدارة مجتمعها وتصبح أقل قدرة على علاج مشكلات مواطنيها. وبالتالي أصبحت القضايا الداخلية محل اهتمام المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية والرأي العام العالمي والفاعلين الدوليين الآخرين مثل المنظمات الدولية غير الحكومية NGOS إلي الحد الذي يكاد يخلع عنها في بعض الأحوال وصفها "الداخلي" أو "الوطني". فلقد أخذت تلك القضايا الانتباه العالمي، وأصبحت ذات طابع دولي في مخاطرها وسبل مواجهتها.[4]

وأصبح مبدأ التدخل الإنساني مبررا أساسيا لممارسات التدخل العسكري الخارجي، فنجد مثلا أن الولايات المتحدة تؤكد علي حقها في التدخل سياسيا أو عسكريا في أي منطقة من العالم . فلم تعد تجد صعوبة في العثور علي مبررات إنسانية لتدخلاتها سواء بحجة منع انتهاكات حقوق الإنسان أو استعادة الديمقراطية. ويلاحظ أيضًا أن كثيرا ما تم تسييس منظمة الأمم المتحدة بموجب الميثاق للتدخل في شئون دولة ما علي أساس إنساني، كمحاولة من الولايات المتحدة أحيانًا إضفاء نوع من الشرعية علي تحركاتها الدولية[(5)].

=زوال خطر التهديد الشيوعي السوفيتي من العالم، وانهيار مصداقية الأيديولوجية الماركسية اللينينة عالميا

أدى سقوط الاتحاد السوفيتي كقوة قطبية واضمحلال قوته وتفكك امبراطوريته إلى التشكيك في مدى صلاحية الأيدولوجية الماركسية اللينية كركيزة للتنظيم الاجتماعي، وما ترتب على ذلك من تهاوي الأنظمة ذات النزعة الشمولية التي تعظم من دور الدولة ومؤسساتها

(1)Spence, J.E, **Ethnicity and International Relations: Introduction and Over View**, (International Affairs, Vol. (72), no. (3) ,1996), P.P.439-443.

2حسن بكر، **إدارة الأزمة الدولية..نحو بناء نموذج عربي في القرن الحادي والعشرين**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2005)، ص 41، 42، 147– 151، محمود خليل، مرجع سبق ذكره، ص11، 12، حيدر إبراهيم، العولمة وجدل الهوية، مرجع سبق ذكره، ص 45.

Brain white & Others, **Issues in World Politics**, (New York, Martin's Press, 1997) P.3,4.

(3)سعد حقي، **النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة**، (عمان، الأهلية، 1999)، 104، 105، كريستوفر وود، هل هناك حق التدخل لأغراض إنسانية؟، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (115)، يناير 1994)، ص 335 .

(4) عبد القادر حاتم، مرجع سبق ذكره، ص140، 141

B.A. Roberson, **International Society and The Development of International Relations Theory**, (London &New York, Continuum, 2002) P.175.

أحمد الرشيدي، **التدخل الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص 10، 15.

5أحمد إبراهيم محمود، التدخل الإنساني بين الموضوعية والانتقائية، **ملف الأهرام الاستراتيجي**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد(64) أبريل 2000)، ص 33 ، ستانلي هوفمان، **سياسات وأخلاقيات التدخل العسكري، ترجمات إستراتيجية**، نافذة علي الفكر العالمي، سلسلة أوراق شهرية العدد (4)، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، يوليه 1996).

Lawrance Freedman & Others, Humanitarian War Military Intervention and Human Right, (**International Affairs**, Vol (69), No (3), July 1993).

© 2020 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

الرسمية أي أن نظام القطبية الثنائية والحرب الباردة والانقسامات الأيديولوجية وقضايا تصفية الاستعمار أو حروب التحرر الوطني لم تعد قائمة، وتراجعت حركة عدم الانحياز. وظهرت دعاوى بالأيديولوجية الليبرالية باعتبار أنها الأكثر فعالية كأساس للتنظيم الاجتماعي، والأخذ بالتعددية السياسية وإتاحة المجال أمام آليات السوق الحر لتوجيه تفاعلاته الاقتصادية[1].

= تزايد أهمية العامل الاقتصادي، وتراجع الأداة العسكرية كأداتين للسياسات الخارجية.

بدأ الاتجاه نحو الأخذ بالحرية الاقتصادية حيث تم تحرير الأسواق وازدياد النمو السريع للمبادلات الدولية والثورة التقنية الجديدة، والتي أثرت على حركة الرسمايل والاستثمارات، وذلك جاء موازيًا لانهيار النظام الاشتراكي العالمي وبروز قوى فاعلة جديدة عابرة للحدود تجعل السيادة المطلقة مستحيلة وخاصة بعد أن أصبحت الإقليمية هي بمثابة الملاذ الذي تلجأ إليه العديد من الدول من خلال الحركات الاندماجية[2]. فعلى سبيل المثال نجد أن تشابك العلاقات الاقتصادية والمالية بين الدول يقلص من سيادة الدولة، وقد تضطر الدول إلى اتخاذ بعض القرارات النقدية والمالية التي تتلاءم مع متطلبات ما تلتزم به للمؤسسات المالية الدولية الدائنة. كما أن ازدياد حركة التبادل التجاري واعتماد نظام نقدي موحد أصبح يفرض رفع الحواجز القانونية التي تحول القواعد التجارية والأنظمة النقدية والمالية إلى قواعد عالمية يتم احترامها.[3]

=الاتجاه المطرد نحو التسييس وازدواجية المعايير وسياسة الكيل بمكيالين

طغت الاعتبارات السياسية على الشرعية الدولية بشكل يجعل لهذه الشرعية معيارا مزدوجا يكيل بمكيالين وكان طبيعيًا أن يؤدي ذلك إلى انحراف بالسلطة وانتقائية شديدة الوضوح فيما يتصل بأعمال هذه القواعد القانونية لصالح طرف أو أطراف دولية معنية وعلى حساب طرف أو أطراف دولية أخرى[4]. ولعل في سلوك الولايات المتحدة ما يؤكد ذلك، إذ، تتصدى لبعض صور السلوك الدولي حينما تصدر عن دول مناوئة لها بينما نجدها تغض الطرف عن سلوكيات أو مواقف مماثلة لها حينما تصدر عن دول صديقة، وكثيرا ما وصفت السياسة الأمريكية بالمعيارية ومعاملة كل حالة دولية علي حدة[5].

ب) تداعيات "العولمة" على دور الدولة

لقد كثرت المفارقات التي أفرزتها فكرة العولمة وممارساتها خلال العقد الأخير من القرن العشرين والتي أثبتت أن العولمة ظاهرة انتقائية[6] ونحن بصدد اتجاهين متناقضين، الأول يؤكد استمرارية دور الدولة في مواجهة العولمة، أما الثاني، يؤكد تراجع وانحسار دور الدولة في مواجهة العولمة لأن جوهر العولمة هو عالم بلا حدود عالم بلا دولة.

= الاتجاه الأول: بقاء واستمرارية دور الدولة في مواجهة ظاهرة العولمة

وهنا يدافع أنصار هذا الاتجاه عن أهمية بل واستمرارية دور ووظائف الدولة ككيان في مواجهة تداعيات ظاهر العولمة كأحد أهم المتغيرات الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة من خلال العديد من الحجج والآراء منها على سبيل المثال لا الحصر:

1أحمد الرشيدي، مرجع سبق ذكره، ص11، ممدوح منصور، مرجع سبق ذكره، ص 48.

2ريمون حداد، مرجع سبق ذكره، ص 286

3هادي حفناوي، مرجع سبق ذكره، ص13، ريمون حداد، مرجع سبق ذكره، ص276، أحمد عبد الله، السيادة الوطنية في ظل التغيرات الدولية، **السياسة الدولية**، العدد (123)، يناير 1996، ص 49.

4غانم النجار، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (150)، أكتوبر 2002)، أحمد الرشيدي، مرجع سبق ذكره، ص11.

(5)عبير بسيوني، الولايات المتحدة والتدخل لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (127) يناير 1997) ، ص 112، 113.
Ariel Levite &Others, **Foreign Military Intervention**, (Colombia University Press, 1992).

6زكريا طاحون، مرجع سبق ذكره، ص38، 39

© 2020NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

- يرى أنصار هذا الاتجاه، أنه على الرغم من القيود التي تفرضها العولمة على الدولة القومية والتي تحد من قدرتها على ممارسة سيادتها بالمعنى التقليدي، كما أن الدولة لم تعد الفاعل الوحيد في النسق العالمي، إلا أنه لا يوجد ما يدل على أن تلك المتغيرات ومنها العولمة ستؤدي حتمًا إلى إلغاء دور الدولة أو إيجاد بديل لها حيث سيتبقى للدولة دورًا هامًا، وسيظل بإمكان الحكومات أن تظل مسيطرة على تماسكها[1].
- على الرغم من تداعيات العولمة التي أدت إلى انحسار نسبي للسيادة المطلقة وخلق انطباعًا بأن الدولة لم تعد ضرورية لأنها فقدت دورها وأهميتها، فإن الدولة يمكنها استيعاب ضغوط العولمة والتكيف معها دون أن تسقط كل مظاهر سيادة الدولة، فالدول هي التي تضع سياسات استيعاب العولمة أو الاستفادة منها أو مقاومتها. ولذلك، فإن الدولة القومية هي جزء من العولمة ويمكنها التكيف مع الاندماج العولمي. وأقصى ما يمكن أن تفعله العولمة هو تعديل في وظائفها ومؤسساتها وسياستها[2].
- يخلص بول كنيدي في الفصل السابع من كتابه الاستعداد للقرن الواحد والعشرين إلى: "حتى لو كانت استقلالية الدولة ووظائفها قد ضعفت بسبب العولمة فلم يظهر حتى الآن بديل مناسب عن الدولة يكون بمنزلة الوحدة الأساسية مثلما هي الدولة في التعامل مع العولمة، ورغم من ينادي بعدم إطلاق السيادة في واجب التدخل الإنساني، لكن تبقى الدولة القومية المصدر الأول للهوية، ومازالت تلعب حتى الآن دور المؤسسة الرئيسية التي ستحاول الشعوب أن تستجيب للتغيير من خلالها، ومازال اثنان من مكونات الدولة القومية وهما الهوية والشرعية غير موجودين على صعيد ما فوق الدولة أو الصعيد العالمي"[3].
- من الناحية السياسية، يتطلب نجاح العولمة، وجود دولة فاعلة وقادرة على إحداث التغييرات الهيكلية التي لابد منها لإيجاد المناخ الملائم للعولمة، فالعولمة السياسية هي مشروع مستقبلي، لمرحلة لاحقة للعولمة الاقتصادية والثقافية[4].
- اقتصاديا– يرى أنصار هذا الاتجاه– أن أي حديث عن ذوبان الحدود السياسية بين الدول أو حلول الشركات المتعدية الجنسيات محل الحكومات والسلطات الحاكمة بسبب العولمة هو كلام سابق لأوانه، فعندما انتقلت الرأسمالية في أوروبا الغربية من النظام الاقتصادي المتمحور كله حول الدولة إلى النظام الاقتصادي الليبرالي الحر والمعادي لتدخل الدولة بدا للكثيرين وقتها أن الدولة قد انهارت، ولكن الحقيقة هي أن الرأسمالية منذ صعودها المبكر لم تستغن عن الدولة ووظائفها وخدماتها وهي غير مرشحة للاستغناء عنها في المرحلة العولمية التي نعيشها الآن. وإرتباط العولمة بسيادة نموذج اقتصاد السوق لا يبرر أبدًا اختفاء دور الدولة، ولكنه يتطلب تغييرًا في شكل هذا الدور طبقًا للشروط التي يتطلبها النسق العالمي الجديد التي تقوم في الأساس على مبدأ الاعتماد المتبادل بين الدول.
- ثقافيا، يزداد التواصل الثقافي بين الشعوب نتيجة التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصال، قد يساعد على إيجاد أهداف مشتركة للإنسانية تتجاوز المصالح الوطنية ولا تتناقض معها في الوقت نفسه.

إذن– وفقا لأنصار الاتجاه الأول– العولمة ليست بديل للدولة أو إحلال الفواعل الجديدة محلها بقدر ما هي ظاهرة تدفع الدولة إلى تعديل وظائفها، فالنسق الدولي ليس مجرد علاقات بين دول فقط، ولكنه يحتاج إلى وظائف الدولة وفاعليتها. كما أنه لا يمكن الاستغناء

1أنتوني جينز، مرجع سبق ذكره، ص445، عبد الرحمن خليفة، مرجع سبق ذكره، ص 445.

2 حسن حنفي، صادق العظم، **ما العولمة؟**، (دمشق، دار الفكر المعاصر، 2000)، ص 194، 195، محمد أبو العلا، مرجع سبق ذكره، ص 151، حيدر إبراهيم، **العولمة وجدل الهوية**، مرجع سبق ذكره، ص43.

3نايف عبيد، مرجع سبق ذكره، ص 26.

4غازي القصيبي، **العولمة والهوية الوطنية**، (الرياض، العبيكان، 2002)، ص 29، محمد أبو العلا، مرجع سبق ذكره، ص 151.

© 2020 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

عن دور الدولة في ظل العولمة لضبط الأداء الاقتصادي أو تنظيم تفاعلات السوق، ودفع المجتمع على طريق التحديث وهو دور لا يمكن أن ينازع الدولة فيه أي طرف آخر[1]. وبذلك، تشكل الدولة القومية جزءًا لا يتجزأ من عملية العولمة حيث تكيفت الدولة مع هذا الاندماج العولمي فمن يحاول تحدي النسق العالمي القائم سيجد أن الدولة ما زالت قوية، فالدولة القومية لا تزال قائمة وتلعب دورًا أساسيًا وهي ستبقى لفترة طويلة ذات دور كبير في ترتيب الأوضاع العالمية.[2]

= الاتجاه الثاني: يعارض استمرار الدولة في مواجهة العولمة

ولأنصار هذا الاتجاه حججه وآرائه منها على سبيل المثال لا الحصر:

- لقد تغير المفهوم التقليدي للدولة، تناقصت قدرات الدول تتناقص تدريجيا وبدرجات متفاوتة فيما يتعلق بقدرتها على ممارسة سيادتها على إقليمها بالمعنى التقليدي حيث بدأت تتغير في ظل التحولات التي تفرض قيودًا على قرارات الدول وسيادتها. ولم يعد لها السيادة المطلقة على إقليمها نظرًا للتحولات الجذرية على النسق الدولي والتي تحد من قدرة الدولة على بمتطلبات السيادة المعاصرة، بعد أن ارتبطت شعوب كثير من الدول بمصالح وارتباطات حيوية امتدت إلى خارج إقليم الدولة[3]. وما يحدث الآن في عصر العولمة يمكن أن يُنظر إليه على أنه تراجع عام حيث أن كل الدلائل التي رافقت ظهور العولمة تشير إلى تراجع مفهوم سيادة الدولة وتدهور مكانتها على الصعيدين المحلي والعالمي، وتلك الحقيقة لم تقتصر على دول بعينها، وإنما طالت جميع الدول وإن بنسب متفاوتة تبعًا لدرجة تطور كل دولة وموقعها في النسق العالمي الجديد.[4]
- مع التراجع الملحوظ للمفهوم الجامد للسيادة الوطنية حدث بالتبعية تراجع غير محدود بالنسبة لدور الدولة سواء فيما يتعلق بعملية صنع القاعدة القانونية أو فيما يتعلق بتطبيقها والنزول على مقتضياتها. فالعولمة هي نظام يقفز على الدولة والأمة والوطن، نظام يريد دفع الحواجز والحدود أمام الشركات المتعددة الجنسيات والتي عجزت الدولة عن مواجهتها مما أدى لإذابة الدولة الوطنية.[5]
- يتمثل جوهر العولمة في تذويب الحدود بين الدول، مما يهدد فكرة السيادة الوطنية، ويزيد من معدلات التشابه بين المجتمعات، مما يؤدي إلى تفكك الدولة القومية وعجزها عن السيطرة على مقاليد الأمور حيث تراجعت أهمية حواجز الحدود وتآكلت قدرة الدولة على التحكم في عمليات التدفق الإعلامي والمعلوماتي والمالي عبر حدودها بصورة متسارعة، فلقد أحدث تفوق وسائل وأساليب الثورة المعلوماتية اختفاء الحدود السياسية وطرح وظيفة جديدة للدولة تفاعل دولي تتمثل في ضرورة تهيئة المواطن وتكيفه مع بنية الواقع المعلوماتي[6]. ووفقا لجيدنز فقدت الدولة القومية سيادتها التي كانت تتمتع بها كما فقد السياسيون معظم قدراتهم على التأثير في مجرى الأحداث[7].
- ومن المنظور السياسي، العولمة تعني أن الدولة لم تعد الفاعل الوحيد على المسرح السياسي العالمي ولكن توجد إلى جانبها هيئات متعددة الجنسيات ومنظمات عالمية وجماعات دولية وغيرها من التنظيمات الفاعلة التي تسعى إلى تحقيق المزيد من التداخل

1هالة مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص46، حسن حنفي، مرجع سبق ذكره، ص 193، 194، 201، 202.

2برهان غليون، سمير أمين، **ثقافة العولمة وعولمة الثقافة**، (بيروت، دار الفكر، 2000)، ص 21، 22، حيدر إبراهيم، العولمة وجدل الهوية، مرجع سبق ذكره، ص43.

3فضل إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص26.

4حسن حنفي، مرجع سبق ذكره، ص 190، عبد الرحمن خليفة، مرجع سبق ذكره، ص 444.

5جلال أمين، مرجع سبق ذكره، ص 27، أحمد الرشيدي، مرجع سبق ذكره، ص7.

6محمد أبو العلا، مرجع سبق ذكره، ص 154، كمال معيد، مرجع سبق ذكره، ص29، حسن حنفي، مرجع سبق ذكره، ص 190، 191.

7أنتوني جيدنز، مرجع سبق ذكره، ص19

© 2020NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

والترابط والاندماج الدولي. وتأتي العولمة لتنافس الدولة الوطنية ذات السيادة الوستفالية حيث كانت معاهدة وستفاليا 1648 هي ميلاد الدولة القومية ذات السيادة على شعوبها وأراضيها[1].

- تسعى العولمة السياسية إلى توحيد القيم السياسية وقواعد وأهداف العمل السياسي الذي يتجه نحو نهاية الدولة الدائمة وتخويل للمزيد من السلطات نحو الأسفل أي اللامركزية مع الانخراط نحو الأعلى ضمن مؤسسات متعددة الأطراف حيث تركز العولمة السياسية على نهاية الدولة القومية ونهاية الحدود الجغرافية وبذلك، فالعولمة السياسية هي عكس سيادة الدولة أي أنها تعني فقدان الدولة لسيادتها ودوراتها في عجلة العالمية، وهو هدف تحاول الدولة الراعية للنسق العالمي الجديد تحقيقه تحت مسمى العولمة وإن حدوث ذلك قد يؤدي إلى فقدان الدولة لنفوذها وتأثيرها في عالم السياسة[2].
- في هذا السياق، تمثل العولمة تحديًا كبيرًا لقدرة الدولة على الاحتفاظ بتماسكها المجتمعي حيث أن جوهر العولمة هو عدم وجود فارق بين الدولة والعالم ولابد للدولة القومية ذات السيادة أن تندمج مع الأسرة الدولي في عالم واحد خاصة وأن العالم يواجه مشكلات عابرة للحدود، مما يستوجب التعاون والعمل المشترك لأنه لا يمكن حلها إلا وفق ترتيبات لا تقف أمامها الحدود السياسية والجغرافية[3].
- إن خطورة العولمة السياسية أنها قد تؤدي إلى إضعاف سلطة الدولة والتخفيف من حضورها يؤديان حتمًا إلى استيقاظ وإيقاظ أطر للانتماء سابقة على الدولة والأمة أي الطائفة والجهة والتعصب المذهبي والدفع بها جميعًا إلى التقاتل والتناحر خاصة وأن وجود الدولة القومية قد يؤدي لوجود قوميات متناصرة وبزوالها تُحل مشكلات العنف بين الدول. إن عصر الدولة القومية قد انتهى والتحكم على المستوى القومي لم يعد فعالاً[4].
- ففي ظل العولمة تفقد الدولة القومية أهميتها بل وحتى معانيها وحقها في الدفاع عن استقلالها وسيادتها لتتحول إلى جهاز لا يملك ولا يراقب ولا يواجه. فالعولمة تهدد جوهر قيام الدولة الوطنية التي اهتمت عند نشأتها بالحدود التي أصبحت مجرد خطوطًا على الأطلس فالدولة لا تستطيع الآن مراقبة وضبط ما يأتي من الخارج وقد أصبح التدخل أمرًا عاديًا ونجد ما يشبه عقد سياسي عالمي جديد بمعنى أن الدولة الوطنية تتنازل عن قدر من استقلالها وقوميتها في مقابل اندماجها في المحافل الدولية[5].
- إذن، تدفع العولمة بأزمة نموذج الدولة– الأمة وتشكك في تعريفات المواطنة، وأصبح هناك من يروجون لأفكار العولمة والكونية، ويؤكدون على أن الشعور بالولاء لأمة أو وطن قد أصبح من الماضي، فلقد أدت العولمة إلى الحد من استقلال الحكومات القومية المنتخبة ديمقراطيًا، غياب حق الشعوب في اختيار ما يناسبها[6] نظرًا لأنها تنطوي على تفتيت الحدود الوطنية وإضعاف السلطة الوطنية وقدرتها على تطبيق القوانين الوطنية داخل تلك الحدود وتحويل السلطة المنظمة من المستوى الوطني إلى المستوى الدولي[7].
- لم تعد الدولة في عصر العولمة تحكم قراراتها الذاتية وأصبحت الدولة مجرد مستوى واحد في نظام معقد من الوكالات المتشابكة وغالبًا المتنافسة من الحكومات، وهذا يرجع إلى أن استقلال الدولة القومية في العقود الأخيرة خضع للضغوط المتزايدة التي فرضتها

1علي شبكشي، مرجع سبق ذكره، ص 83، محمد أبو العلا، مرجع سبق ذكره، ص 153، نايف عبيد، مرجع سبق ذكره، ص 33.

2زكريا طاحون، مرجع سبق ذكره، ص20، قاسم حجاج، العولمة والتنشئة السياسية، **السياسة الدولية**، العدد 159، يناير، 2005، ص66

3حيدر إبراهيم، العولمة وجدل الهوية، مرجع سبق ذكره، ص 45، 46، علي شبكشي، مرجع سبق ذكره، ص 69، 70.

4نايف عبيد، مرجع سبق ذكره، ص23، عبد الرحمن خليفة، مرجع سبق ذكره، ص490.

5كمال مجيد، مرجع سبق ذكره، ص21، حيدر إبراهيم، "العولمة وجدل..."، مرجع سبق ذكره، ص40

6التقرير الاستراتيجي الغربي 2003، 2004، ص 166، فخري لبيب، مرجع سبق ذكره، ص235

7خالد حربي، "**العولمة بين الفكرين الإسلامي والغربي دراسة مقارنة**، (منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003) ص109.

© 2020 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

التوسعات الهائلة للمؤسسات العالمية، كما زاد تأثير بعض المؤسسات أهمها الأمم المتحدة، حلف الناتو، الاتحاد الأوربي، البنك الدولي وتلك التأثيرات التي حدت من عملية صنع القرار في الدولة القومية[1].

- وما يؤكد تأثير العولمة على الدولة هو الواقع السياسي الأمني حيث أن سعي كل دولة لتحقيق أمنها من خلال التوسع في صناعة الأسلحة، مما يجعل جيرانها يشعرون أن أمنهم مهدد مما يدفعهم لتسليح أنفسهم مما يؤدي إلى سباق تسلح متواصل. وهذا معناه أن مفهوم الأمن القومي دمرته تقنيات الحرب الحديثة فلم يعد باستطاعة دولة بمفردها ولا حتى أقوى دولة في العالم أن تزعم بأنها قادرة على أن تحمي مواطنيها. مما أدى إلى زيادة حالة عدم اليقين من الناحية الأمنية وبروز أشكال جديدة من انعدام الأمن على الساحة الدولية وإعادة لتشكيل استراتيجيات الأمن القومي في ضوء تطورات العولمة[2].
- كما تحولت مصادر شرعية السلطة من شرعية تقليدية إلى شرعية الأداء الجيد بفعل التغيرات العالمية وبسبب ضعف ثقة المواطنين في قدرة دولهم على حل المشكلات الجديدة، فإن هذا أدى إلى وجود أزمة سلطة.
- ومن الناحية الاقتصادية برزت آليات العولمة الاقتصادية وممارستها المتنوعة من خلال رسم السياسات الاقتصادية طبقا لبرامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي يحددها صندوق النقد والبنك الدوليين إضافة إلى الشركات المتعددة الجنسيات والتي يمثل وجودها مع الآليات الأخرى ضغطًا على سلطة الدولة وتهديدًا لاستقلالها السياسي. وبالتالي، ففي ظل العولمة تعاني الدول ضغوطًا لتقديم تنازلات في حق السيادة من خلال استخدام سلاح المعونة الاقتصادية أو التهديد بإثارة متاعب داخلية كالتلويح بورقة اضطهاد الأقليات الدينية والعرقية أو انتهاك حقوق الإنسان.[3]
- فالعولمة تقوم على الخصخصة التي أبعدت الدول عن كثير من وظائفها لأن الخصخصة طالت التعليم والصحة والسكن والبنى الأساسية وهذا يقلل من اعتماد المواطنين على الدولة ومن ولائها لهما. وهكذا تتحول الدولة إلى جهاز لا يملك ولا يراقب ولا يوجه[4]. العولمة احتواء وهيمنة على الصعيد الكوني أما الخصخصة فهي احتواء وهيمنة على الصعيد المحلي، فالعولمة هي شرط الخصخصة، الخصخصة هي التطبيق العملي للعولمة وقرينتها المطلقة، فالعولمة هي خصخصة على الصعيد الكوني، الخصخصة هي عولمة على الصعيد المحلي[5]. كما تسعى تلك الشركات الكبرى إلى إلغاء الحدود بين الدول والتغاض عن أي قوانين محلية لتستطيع العمل أينما تشاء وتعمل الشركات في كافة أرجاء العالم على أنه بلد واحد ولكي تضمن عدم وجود أية معوقات لها تسعى إلى تعميم قواعد موحدة يتم تحديدها بما يتوافق مع مصالحها. وهذا بدوره أدى إلى انتقال مركز القرار فيما يتعلق بسياسات الاستثمار والعمالة والصحة والتعليم وحماية البيئة من الحكومات القومية إلى الشركات العملاقة حيث تتركز القوة الفعلية في يد تلك الشركات والمؤسسات المالية والتمويلية العالمية ومؤسسات الإعلام الضخمة ويمكنهم التأثير على السياسات القومية في الدول المختلفة[6].

1نفس المرجع السابق، ص 112

2كمال مجيد، مرجع سبق ذكره، ص 21، نايف عبيد، مرجع سبق ذكره، ص29، التقرير الاستراتيجي العربي 2003/ 2004 ص164

3خالد حربي، مرجع سبق ذكره، ص112، 113، محمد أبو العلا، مرجع سبق ذكره، ص 152، 153.

4عبد الرحمن خليفة، مرجع سبق ذكره، ص490، حيدر إبراهيم، "العولمة وجدل الهوية"، مرجع سبق ذكره، ص40.

5محمد سبيلا، مرجع سبق ذكره، ص78.

6التقرير الاستراتيجي العربي 2003/ 2004، مرجع سبق ذكره، ص 165، 166.

© 2020NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

- حلت الشركات المتعددة الجنسيات بالفعل محل الدولة ومهمة الدولة في عصر العولمة، فلم تعد حدود الدولة القومية هي حدود السوق الجديدة بل أصبح العالم كله مجال للتسويق[1]حيث قفزت تلك الشركات فوق حدود الدول. فلتلك الشركات تأثير على سيادة الدولة نظرًا لازدياد عدد الشركات التي تتخطى الحدود الوطنية وتوسع نشاطها وتعقد عملياتها وكما أنها تمكنت من تجنب محاولات الحكومات مراقبة التدفقات النقدية أو فرض العقوبات التجارية أو تنظيم الإنتاجوبالتالي هذا سيؤدي إلى تقلص تدريجي في السيادة بما يؤدي لاختفاء مفهوم السيادة، وبالتالي الدولة القومية ذاتها في مرحلة لاحقة[2].
- وهناك الكثير من الإحصائيات التي تؤكد أن الشركات العملاقة لها تأثير جذري على اقتصاد البلدان المختلفة وتلعب هذه الشركات أدوارًا أكثر فعالية من دور الحكومات القائمة فيها[3]. فنجد أن الشركات المتعدية الجنسيات تسيطر على التجارة العالمية حيث يُجرى ثلث هذه التجارة بين الشركات وفروعها وتقلل من تنظيم الأفراد وتتجه نحو مشروع للمجتمع يرتكز على التميز بين مجتمع النافعين ومجتمع الباقيين، فنجد أن رأسمال شركة واحدة من الشركات العالمية العملاقة يفوق إجمالي الدخل القومي لعشر أو خمس عشرة دولة إفريقية مجتمعة وهو ما يجعل هذه الكيانات في وضع أقوى من الدول[4].
- وبناء عليه، ستنحسر قوة الدولة وتظهر لها وظائف جديدة ترتكز على خدمة مصالح المؤسسات الاقتصادية المسيطرة والدولة بهذه الطريقة تقوم بتفكيك نفسها وإقناع الناس بعدم جدواها مع تسليم وظائفها القديمة إلى الشركات العملاقة والمؤسسات الدولية وهذه دولة تفكك ولا تبني وتسمى الدولة الرخوة وخاصة في ظل القوة الاقتصادية التي تمثلها الشركات المتعددة الجنسيات خاصة مع اتجاه بعضها نحو التكتل والاندماج في كيانات أكبر تسمح لها بممارسة المزيد من الضغط على الحكومات خاصة في العالم الثالث والتأثير على سياستها وقراراتها السيادية مع قابلية واستعداد معظم دول العالم الثالث للفساد وتجاهل حكم القانون وتغليب مصالح أفرادها الخاصة على المصلحة العامة[5].

ج) الجدالات المعاصرة المتعلقة بمفهوم "سيادة الدولة" في مواجهة العولمة

تمثل السيادة عنصر أصيل من عناصر قيام الدولة وتواجه الدولة المعاصرة أزمة بخصوص السيادة الوطنية باعتباره المبدأ الحاكم لمجمل التفاعلات الجارية فيما بين أطراف هذا النسق الدولي، ولذلك فإن التحولات العديد التي طرأت على النسق الدولي منذ بداية التسعينيات وأهمها ظاهرة العولمة التي أثرت على مضمون مفهوم السيادة الوطنية وسياقاته المختلفة ونطاق تطبيقه. فلم يعد المعيار الأساسي للسيادة وفقًا للنظام الوستفالي قائمًا كما لا يمكن إعادة بنائه في ظروف العولمة التي تسود العالم المعاصر لأن النطاق الذي كانت تمارس فيه الدولة القومية سيادتها قد تغير وتحول إلى مجال جديد عابر للحدود ومتجاوز لها.[6]

=اتجاه استمرار السيادة "الطرح الكلاسيكي للسيادة"– "الاتجاه التقليدي/ الواقعي"

1حسن حنفي، مرجع سبق كره، ص 191.

2سعد أبو عامود، "العولمة والدولة"، مجلة السياسة الدولية، العدد162، يوليه 2005، ص202.

3كمال مجيد، مرجع سبق ذكره، ص24.

4عبد الرحمن خليفة، مرجع سبق ذكره، ص444، فخري لبيب، مرجع سبق ذكره، ص233.

5حيدر إبراهيم، العولمة وجدل الهوية، مرجع سبق ذكره، ص 42.

6 جلال أمين، مرجع سبق ذكره، ص 27،28، عبد الرحمن خليفة، مرجع سبق ذكره، ص444.

© 2020 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

- يعكس هذا الاتجاه أراء المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية التي تقوم على مبدأ تغليب المصلحة القومية على الاعتبارات الأخلاقية أو القانون الدولي. وأن المدلول المعاصر لمفهوم السيادة أصبح يشير إلى قدرة الدولة على تدبر أمورها في إطار علاقاتها بالدول الأخرى على النحو الذي يكفل لها حماية مصالحها[1].
- يرى أنصاره هذا الاتجاه أن السيادة الوطنية ستظل باقية ما بقيت الدولة القومية، فالتطورات المصاحبة لظاهرة العولمة لن تؤدي لزوال مبدأ السيادة الوطنية تماماً وأقصى ما يمكن أن تفعله هو أن تنال من طبيعة الوظائف التي تضطلع بها الدول مقارنة بما كان عليه الحال في النسق الدولي التقليدي.
- العديد من المحللين في العلاقات الدولية ما زالوا يتحدثون عن نظام الدولة القومية على اعتباره نقطة الانطلاق الرئيسية للنسق الدولي والفاعل الرئيسي في القانون الدولي وزوال الدولة يعني زوال النسق الدولي[2].
- إن إعادة النظر والتفكير في مسألة السيادة ليس بقصد إضعافها وإنما للاعتراف بأن السيادة قد تأخذ أكثر من شكل وتؤدي أكثر من دور وذلك لأن الدول والحكومات لم تعد تستطيع أحيانا حل ما يواجهها من مشكلات وأصبح من الضروري إرساء مبدأ التعاون الدولي. غير أن تأثيرات العولمة يختلف مداها من حالة لأخرى بحسب موقع كل دولة على خريطة توازنات القوى الدولية[3] إذن، العولمة ستؤثر جزئيًا على وظائف الدولة، فطالما بقيت الدولة ستبقى معها رموزها الأساسية ومنها السيادة، ولكن بعد تطويعها وتطويرها بما يتناسب مع المعطيات الدولية الجديدة.
- وفقا لهؤلاء ، فإن الدولة لها الأولوية في القانون الدولي حيث أن انتصار الدولة في أوروبا مع معاهدات وستفاليا 1648 ألفت لنفسها نسق دولي على صورتها الخاصة فالنسق الدولي هو نظام قانوني بين الدول ووضع بواسطتها وبذلك أصبح لها الأسبقية فيه ويهتم بتنظيم العلاقات فيما بينها فالنسق الدولي هو نتاج للدولة وليس نتاجا لها[4].
- ورغم شيوع الأفكار عن تلاشي فكرة سيادة الدولة ثم اختفاء الدولة القومية في تاريخ الفكر السياسي عند ماركس، وأنجلز، إلا أن السيادة لم تنته، ولم تتلاشى الدولة القومية حتى الآن، فالدولة لا تزال هي اللاعب الأساسي والدليل هو أن عدد الدول الآن في الأمم المتحدة مثلاً هو أربعة أضعاف عدد الدول التي وقعت على الميثاق 1945[5]. ومن ينادون باختفاء السيادة لحساب فواعل أخرى هو طرح مفاده الاعتقاد في أن الدولة القومية فقدت وظائفها على شتى الأصعدة ومنها الصعيد الاجتماعي، ولكن الدولة تتدخل لإصلاح الخلل الناجم عن التفاعل الحر لقوى السوق أي تقوم بوظيفة اجتماعية مستمرة[6].
- كما يرى أنصار هذا الاتجاه أن سلطات المنظمات الدولية يشكل قيدًا على سيادة الدول وتحديد ما يعتبر من صميم الاختصاص الداخلي للدولة أمرًا يتزايد صعوبة مع تطورات الجماعة الدولية فالتنظيم الدولي يفرض قيودًا على سيادة الدولة خارج إقليمها[7].
- للدولة وظيفة ثقافية هامة في ظل العولمة التي بقدر ما تولد مشاعر التقارب والتجانس والتشابك بين الثقافات فإنها تعمق في الوقت نفسه مشاعر التمايز والخصوصية، وتؤكد الحدود بين هوية وأخرى، فتظل الدولة هامة للمشاركة في الحوار المتصل بين الثقافة الوطنية والثقافات الأخرى والحفاظ على الثقافة الوطنية والحيلولة دون تذويبها بمعنى أن السيادة ستبقى كمكون للدولة ولكن علينا

1ممدوح منصور، مرجع سبق ذكره، ص 46، ريمون حداد، مرجع سبق ذكره، ص272.

2 Michal G .Roskin, op. cit, p.15

3أحمد الرشيدي، مرجع سبق ذكره، ص 14، 15، عبد القادر حاتم، مرجع سبق ذكره، ص140.

4 J. Craig Banker, op. cit, p.44

5السيد ياسين، "العرب والعولمة"، مرجع سبق ذكره، ص 184.

6محمود خليل، مرجع سبق ذكره، ص20.

7سعد حقي، **النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة**، (عمان، الأهلية، 1999) ص57.

© 2020NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

تطويعها لتتعامل مع واقع جديد. فعلى الرغم مما يقال عن الوحدة الأوروبية الشاملة وفتح الحدود السياسية للدول الأعضاء أمام حركة انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال عبر الأقاليم لهذه الدول ولكن السيادة الوطنية لكل دولة من دول الاتحاد لن تختفي تمامًا وإن كانت تلك الدول ستفقد ولاشك بعض من سلطتها السيادية لصالح هذا الاتحاد[1].

- الدولة هي التي تشكل خط الدفاع الأساسي والأخير عن شعوبها في مواجهة القرارات الدولية. وهذا معناه أن الدول ستظل متمسكة بسيادتها، وبالتالي، سلطات اتخاذ القرار ستكون في إطارها وليس في إطار النظام الدولي، وبالتالي، الدول لا تتصرف بالضرورة وفقًا لقواعد القانون الدولي، وحجتها الأساسية أن تلك القواعد هي قواعد عرضية تشترك فيها الدول بمحض إرادتها، كما أن النسق الدولي متغير يتسم بعدم الثبات وعنصر الجزاء يتسم بالازدواجية والمعيارية وكثيرًا ما تخالف الدول قواعد القانون الدولي[2].
- وجدير بالذكر أن هذا الاتجاه تدعمه الدول النامية نظرًا لتجربتها القاسية مع الاستعمار التقليدي والجديد بحيث تؤكد دائمًا على مبادئ السيادة، الاستقلال، والمساواة باعتبار أنها مبادئ تجسد ثمرة نجاح هذه الشعوب في تقرير مصيرها وإقامة علاقات متكافئة مع دول الشمال.[3]

=اتجاه زوال السيادة" "الاتجاه الحديث"

- ولد مفهوم السيادة الوطنية للدول منذ البداية عاريًا في جوهره، إطلاقه ظاهري، فالمعاهدات الدولية التي نظمت تفكك الإمبراطوريات رسمت مبكرًا بوادر النسبية على السيادة الوطنية، كما أن مواثيق عصبة الأمم والأمم المتحدة كرست تلك النسبية ففي وقت حصول الدول على استقلالها كانت تسلم طواعيةً قدرًا من سيادتها حيث كان ثمن عضوية المجتمع الدولي المنظم مدفوعًا من سيادتها[4]. يرى مورجانثو في هذا الصدد أن: السيادة ليست التحلل من القانون الدولي، فالسيادة ليست الحرية القانونية حيث أن القيود القانونية لا تؤثر على سيادة الدولة كقوة/ كسلطة عليا قادرة على فرض سلطانها على إقليمها، وفيما يتعلق باختصاصاتها الداخلية أي أن الالتزامات القانونية تحد فقط من حرية التصرفات وليس من سيادة الدولة فالسيادة هي الميكانيزم الذي يتم به توزيع القوة في العلاقات الدولية[5].
- وهذا معناه تقييد الدولة بالاتفاقات والمعاهدات الدولية كما لا يمكن للدولة أن تتجاهل أنظمة وقرارات الهيئات الدولية ومواثيق ومبادئ المنظمات الدولية والإقليمية وقواعد القانون الدولي العام، كما تتقيد بمراعاة حقوق ومصالح الدول الأخرى.[6] كما لا يمكن لأي دولة مهما عظم شأنها أن تنفرد بمواقفها دون مراعاة العلاقات التي تربطها بسائر الدول، فللسيادة حدود واقعية هي المصالح التي تربط الدول ببعضها البعض[7].
- هذا بالإضافة إلى القيود الداخلية التي تحد من سيادة الدولة داخل إقليمها وهي احترام الحقوق والحريات العامة للأفراد والمبادئ الأخلاقية وفكرة القانون الطبيعي أو فكرة العدالة وحقوق الملكية حتى تكون السيادة مشروعة ومقبولة فتتوافر لها الشرعية[8].كما تتقيد

1محمود خليل، مرجع سبق ذكره، ص 20 ، 21 .

2ماهر عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص 98، 99، غسان غرى، مرجع سبق ذكره، ص66.

3مصطفى خشيم، مرجع سبق ذكره، ص 261، 262.

4أحمد عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 47.

5 J. craige Barker, op. cit, p. 41, 44

6مصطفى خشيم، مرجع سبق ذكره، ص 259.

7عصام سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 183.

8فاروق عمر ، مرجع سبق ذكره، ص 13.

© 2020 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

بما تعقده من عقود إدارية مع الأفراد أو الجماعات وبما تسنه من قوانين تتضمن قيودًا على السلطات وهذه القوانين هي استجابة لما يفرضه الرأي العام السائد بما في ذلك تطلعات جماعات المصالح وقوى الضغط والأحزاب السياسية في المجتمع وليس بمحض إرادتها.[1]

- يتعارض منطق السيادة الكلاسيكي مع القانون الدولي حيث أن السيادة مقبولة في مجتمع فوضوي، ولكن مع قبول القانون الدولي يكون القول بالسيادة غير منطقي لأن الدولة بخضوعها للقانون تفقد سيادتها وينتهي ميزة السيادة كمعيار لمجتمع الدول. وفي هذا السياق يؤكد جورج سل في هذا الصدد: "لأنه لا يمكن في مجتمع منظم أن توجد سيادة أخرى غير سيادة القانون، وإلا فإن هذا يعني تعايشًا بين سيادتين، وهذا لا يمكن حدوثه بسبب التعاون بينهما، فلكي يبقى أحدهما ذو سيادة لابد وأن يتولى تحديد سيادة الآخر، ولذلك، لا يمكن الدفاع إلا عن سيادة واحدة هي سيادة القانون".
- وبناء عليه، فإن قواعد القانون الدولي هي أساسية غير قابلة للجدل تتسم بالعمومية لا تعتمد على إرادة الدول لأن إرادة الدول تفضى إلى قواعد معيارية تستمد وجودها من قوة الأشياء[2]. وبذلك، فإن مبدأ السيادة المطلق يضعف القانون الدولي ويعيق أي تنظيم دولي فعال باعتباره الوسيلة التي شجعت الدول القوية للاعتداء على الدول الضعيفة حيث أصبح الآن هناك أشخاص معنوية غير الدول تمتلك القدرة على القيادة والإكراه مثال الاتحاد الأوروبي له السلطة على بعض البرلمانات المحلية[3]. كما أدت تجربة السوق الأوروبية المشتركة إلى تأييد مركزية النظام الإقليمي عن طريق تنازل الدول على الأقل عن بعض الاختصاصات لصالح التنظيم الإقليمي القائم[4].
- لم تعد الدولة ذات السيادة– كشخص قانوني دولي– هي الفاعل الدولي الوحيد في العلاقات الدولية، فلقد ظهر إلى جانب الدولة فواعل قانونية وسياسية تباشر وظائف لا تقل عن تلك التي اضطلعت بها الدولة تقليديًا، مثل المنظمات الغير حكومية ومؤسسات المجتمع المدني، وهناك أيضًا الرأي العام العالمي، جماعات الضغط الدولية. مما أسهم في رفع درجة كثافة التفاعلات الحادثة في إطار منظومة العلاقات الدولية وإلى الحد الذي قاد البعض للحديث صراحة عن سياسة مدينة عالمية ومجتمع مدني دولي[5]. ولأن الدولة لم تعد وحدها هي التي تحتكر وظائف الحكم وإنما أصبح يشاركها هيئات أخرى، فالحكم كنشاط لم يعد مقصورًا على الحكومات ككيانات رسمية، وإنما أصبح متاحًا أيضًا أمام القوى اللارسمية، لذلك، فإن مفهوم الحكم "governance" هو الأكثر تعبيرًا وتناسبًا مع متغيرات الواقع الدولي في عالم ما بعد انتهاء الحرب الباردة، وهذا بدوره أدى إلى انتقاص السيادة الوطنية للدول[6].
- وبناء عليه، تنامى دور هؤلاء الفاعلون الجدد في تحديد الألويات الدولية وتوجيه سياسات الحكومات الوطنية بدرجة أكبر بكثير من أي فترة مضت وخاصة في القضايا الإنسانية والقضايا المتعلقة بالسلام والأمن والحروب وكذلك، قضايا حقوق الإنسان ونزع السلاح

1سعد حقي، **مبادئ العلاقات الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص386، السيد عليوة، مرجع سبق ذكره، ص 223.

2ريمون حداد، مرجع سبق ذكره، ، ص 277 ، 278

3 Michael G.Roskin, op. cit, p.17

4مصطفى خشيم، مرجع سبق ذكره، ص 261

5أحمد الرشيدي، مرجع سبق ذكره، ص 11، 12، 16.

6ممدوح منصور، مرجع سبق ذكره، ص48.

Macmillan Press, LTD, 1997), P.P.220-222. **Understanding Int'l Relations**, (London, Chris Brown,

© 2020NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

والبيئة في النسق العالمي لدرجة أن بعض حكومات دول العالم الثالث، استجابت لمطالب تلك المنظمات لمراقبة المساعدات الإنسانية وقبول أرائها.[1]

- أدى ظهور المنظمات الدولية إلى تغيير المفهوم المطلق للسيادة. ويرى فردريس أن : "الأمم المتحدة تستطيع أن تتدخل في مسألة ما وبواسطة ما يصدره من توصيات متى كان الأمر متعلقًا من حيث المبدأ بالقانون الدولي حتى لو كانت محكومة بالفعل بقاعدة داخلية" حيث أن قيام التجمعات الدولية والتي تبلورت في صورتها النهائية في شكل الأمم المتحدة عام 1945 أدى إلى ترسيخ وتأكيد مبدأ سيادة الدولة الفردية في مواجهة الدول الفردية الأخرى، ومن ناحية أخرى تقليص جانب من تلك السيادة في مواجهة المجتمع الدولي بهدف الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين والتعاون بهدف تحقيق الرخاء[2]
- ووفقًا لأنصار هذا الاتجاه فهم يرفضون إطلاق وعمومية السيادة، ويرون أنه يمكن قبول خصائص السيادة باعتبارها مفهوم قانوني، أما بالمعنى السياسي فهو مفهوم نسبي يخضع لاعتبارات اقتصادية وسياسية واجتماعية حيث أنه لا يوجد دولة لها السيطرة والتحكم الكامل على الأحداث داخل حدودها فالدولة الحديثة هي دولة قانونية وليست استبدادية وخضوعها لتلك القيود ليست انتقاصًا لسيادتها في شيء[3].
- أدت الثورة العلمية والتكنولوجية إلى تحويل العالم إلى قرية صغيرة مترابطة، وبالتالي إمكانية المواءمة بين السيادة القومية لأي دولة من ناحية، وارتباطاتها والتزاماتها واحتياجاتها العالمية من ناحية أخرى، مما زاد من أهمية عولمة الاتصالات والمعلومات بالنسبة لأية دولة والتي أدت إلى إلغاء المسافات التي كانت تضمن للحكام شبه الاستئثار بالعمل الدبلوماسي، أما في عصر العولمة، فلم تعد فكرة التعتيم الإعلامي ممكنة، وتلاشى مبدأ السيادة الإعلامية ليحل محله العولمة الإعلامية[4].
- تعد الصلاحيات المطلقة للسيادة هي تصور مجرد أكثر منه تصور فعلي والدول لم تكن في أي وقت منعزلة تمام العزلة عن العالم المحيط وهكذا كانت سيادتها دائمًا نسبية[5]. فالظروف التي كانت تبرر وجود مبدأ السيادة قد انتهت حيث أنه لم يكن هذا المبدأ موجود دائمًا ولا ينتمي إلى التاريخ بل إلى حقبة تاريخية معينة وقد تم صياغته في الماضي للتمييز المطلق بين الشئون الداخلية والشئون الخارجية، وهذا التمييز بين الداخل والخارج أصبح نسبيًا[6].
- يدعو أنصار هذا الاتجاه إلى صور جديدة للسيادة مثل السيادة الجزئية أو المقيدة أو المشتركة وأنه لابد من الاعتراف بتجاوز هذا المفهوم والانتقال إلى ما يسمى "مفهوم الحكم في مرحلة ما بعد السيادة" "post sovereign governance". فالسيادة المطلقة لم تتحقق قط، وإنما الأصل هو نسبية السيادة استنادًا إلى القوة. ونجد أن بعضهم وخاصة في الغرب يردد أنه باسم نشر الديمقراطية

1محمد نعمان جلال، العولمة بين الخصائص القومية والمقتضيات الدولية، **السياسة الدولية**، العدد (145)، يوليه 2001، ص44، التقرير الاستراتيجي 2003، 2004، مرجع سبق ذكره، ص164، بول كيندي، تعريب: نظير جاهل، **الإعداد للقرن الواحد والعشرين التحولات الإقليمية**، (بيروت، دار الأزمنة الحديثة، 1998)، ص47، هالة مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص45.

2أسامة المجدوب، مرجع سبق ذكره، ص 116، سعد حقي، **النظام الدولي الجديد**، مرجع سبق ذكره، 34، 56.

3 Rod Hague, op. cit, p.7

4سعد حقي، **مبادئ العلاقات الدولية**، (عمان، دار وائل، 2000)، ص403، 405، غسان غرى، **سياسات القوة مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى**، (بيروت، مركز الدراسات والبحوث والتوثيق، 2000) ص62، أحمد الرشيدي، مرجع سبق ذكره، ص17، فتحي عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص36.

5محمد سيد أحمد، حول العولمة والأمن والغذاء، **السياسة الدولية**، العدد 149، يوليه 2002، ص64 ،65

6ريمون حداد، مرجع سبق ذكره، ص 287.

© 2020 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

الحزبية يتم إلغاء السيادة الوطنية حيث أن القيم الديمقراطية تعلو السيادة الوطنية والديمقراطية تعلو السيادة الوطنية وأن تطور علم السياسة يستهدف حماية المواطن لديمقراطية من بطش السيادة[1].

- كما أن العولمة بتطورها ستؤدي إلى إلغاء الأوطان بسحب السيادة منها وإعطائها للشركات الكبرى لتمارس سلطات واسعة باسم الديمقراطية، ومعنى هذا أن الدول المهيمنة على العالم والتي لها نفوذ قوي ستسيطر على دول أخرى لأن هذه الدول الأخرى لا تتبع نهج الديمقراطية[2].
- يتحدث أنصار هذا الاتجاه عن أفول السيادة وأن النسق العالمي قد انتقل بالفعل إلى مرحلة ما بعد سيادة الدولة، ولابد من ضرورة إعادة النظر في مفهوم السيادة لهدف تقديم تعريف جديد له أو تحديد مضمون معاصر أكثر واقعية، وأكثر تناسبًا مع السياق التاريخي المعاصر، فالسيادة المطلقة أصبحت مستحيلة خاصة مع وجود أنظمة حديثة تعمل في ظل الديمقراطية التعددية ووفقًا للتوازن بين السلطات وترى ضرورة توزيع السيادة بين عدد من الهيئات ولا يدعى كيان واحد فقط أنه ذات سيادة[3].
- إذن، في إطار منظومة العلاقات الدولية، أصبحت فكرة السيادة الوطنية شيئًا من الماضي، وبدأ الحديث عن نهاية السيادة وأن السيادة لم يعد لها وجود في ظل العولمة[4].

3 خاتمة ونتائج الدراسة

بعد أن تناولنا تأثير العولمة على سيادة الدولة وذلك من خلال عرض بعض الاتجاهات المؤيدة والرافضة لاستمرار وبقاء سيادة الدولة في مواجهة العولمة باعتبارها الوجه السياسي للنسق العالمي الجديد في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة. توصلت الدراسة الى عدد من النتائج نذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر ما يلي:

- **الدولة ليست الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية:** لم يعد النسق الدولي دوليًا بل أصبح عالميًا أي أن العلاقات الدولية أصبحت أممية، ولم تعد تقتصر على الدولة كفاعل رئيسي، وإنما أصبح هناك فواعل رئيسية أخرى من غير الدول أهمها الشركات المتعددة الجنسيات، المنظمات غير حكومية، والرأي العام العالمي، جماعات الضغط الدولية ويجب أخذها في الاعتبار تأثيرها على الصعيدين العالمي والداخلي.
- **العولمة ظاهرة اجتياحية:** فرضت نفسها منذ مطلع التسعينيات من القرن العشرين، مما يحتم التعامل معها كحالة واقعة لأنها ظاهرة مستمرة بحيث لم تقتصر آثارها على واقع العلاقات الدولية، وإنما جاوزت ذلك لتشمل التأثير على الأوضاع الداخلية في معظم دول العالم، ومن هنا، ظهرت أثراها على الدولة القومية المعاصرة بما تتضمنه من السيادة الوطنية. وبالتالي، فإن الاتجاهات النظرية المؤيدة لاستمرار سيادة الدولة في مواجهة العولمة فهي متفائلة إلى حد كبير في بعض جوانبها، وخاصة أن تقلص السيادة الوطنية للدول آخذ من الزيادة والاستمرار، وعلى كل دولة قبول كل ما هو إيجابي ورفض كل ما هو سلبي.
- **نسبية السيادة:** السيادة المطلقة غير ممكنة في ظل العولمة. بعد انتهاء الحرب الباردة بدأ الحديث عن عالم متبادل المصالح والمنفعة، فالدولة المستقلة ذات السيادة لم تعد ذات معنى في ظل الاعتماد المتبادل بين الدول على كافة المستويات وفي جميع المجالات.

1ممدوح منصور، مرجع سبق ذكره، ص44 ، 46 ، محمد أبو عامود، مرجع سبق ذكره، ص 202.

2عبد القادر حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 137

3 Andrew Heywood, op. cit, p.5

4أحمد الرشيدي، مرجع سبق ذكره، ص3.

© 2020NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

- **أقلمة سيادة الدولة:** فطالما بقيت الدولة ستبقى عناصرها الأساسية ومنها السيادة ولكن بعد تطويعها بما يتناسب مع المعطيات الدولية الجديدة ومنها العولمة، فللسيادة حدود واقعية هي المصالح التي تربط الدول ببعضها البعض خاصة في ظل عالم تبادل المصالح والاعتماد المتبادل، وهذا معناه أنه يجب إدخال المزيد من التطويع على مبدأ السيادة والمعايير المنبثقة عنه بحيث يعترف بالحقائق المتغيرة، بمعنى تطويع السيادة لصالح النسق العالمي العديدة، وبما يتلاءم مع مقتضيات العولمة وهو ما عرف بـ "أقلمة السيادة".
- **الاستفادة من فرص العولمة:** فالدول يجب أن تظل متمسكة بسيادتها الوطنية، ولكن مع تقديم قدر من التنازلات، الأمر لاذي قد يفقدها بعض من مظاهر تلك السيادة، فلا ترفض العولمة رفضًا مسبقًا لأنها قادمة من الغرب، وإنما ننظر إليها مبدئيًا على نحو إيجابي لأنها من حيث المبدأ ظاهرة تقدمية، وفي نفس الوقت فلكل دولة خصوصيتها وسياقها الذي يجعل العولمة تختلف آثارها من دولة لأخرى، كما أن تأثيراتها تختلف من حالة لأخرى بحسب موقع كل دولة في النسق الدولي.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ) الكتب

[1] إبراهيم شيحا، **الأنظمة السياسية الدول– الحكومات**، (الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، 1992)

[2] أنتوني جيدنز، ترجمة: محمد محي الدين، **كيف تعيد العولمة صياغة حياتنا**، (القاهرة، ميريت، 2000).

[3] برهان غليون، سمير أمين، **ثقافة العولمة وعولمة الثقافة**، (بيروت، دار الفكر، 2000).

[4] بول كيندي، تعريب: نظير جاهل، **الإعداد للقرن الواحد والعشرين التحولات الإقليمية**، (بيروت، دار الأزمنة الحديثة، 1998).

[5] بول كيندي، تعريب: نظير جاهل، **الإعداد للقرن الواحد والعشرين**، (بيروت، دار الأزمنة الحديثة، 1998).

[6] جلال أمين، **العولمة**، (القاهرة، دار المعارف، 1998).

[7] الحبيب الجنحاني، **العولمة والفكر العربي المعاصر**، (القاهرة، دار الشروق، 2002)

[8] حسن البزاز، **عولمة السيادة حالة الأمة العربية**، (بيروت، المؤسسة الجامعية، 2002).

[9] حسن بكر، **إدارة الأزمة الدولية..نحو بناء نموذج عربي في القرن الحادي والعشرين**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2005).

[10] حسن حنفي، صادق العظم، **ما العولمة**، (دمشق، دار الفكر المعاصر، 2000).

[11] حسن نافعة، **مبادئ علم السياسة**، (القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2001).

[12] حسن نافعة، محمد شوقي، **التنظيم الدولي**، (القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2000).

[13] حيدر إبراهيم، وآخرون، **العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي**، (القاهرة، مدبولي، 1999).

14]خالد حربي، **العولمة بين الفكرين الإسلامي والغربي**، (الإسكندرية، منشأة المعارف، 2003).

[15] خالد غازي، **الطوفان: العولمة: فك الثوابت وتحطيم الهويات**، (مصر، دار الهدي، 1998).

[16] ريمون حداد، تقديم: الشاذلي القليبي، **العلاقات الدولية**، (بيروت، دار الحقيقة، 2000).

[17] زكريا طاحون، **بيئات ترهقها العولمة**، (القاهرة، جمعية المكتب العربي للبحوث والبيئة، 2002).

[18] سعد حقي، **النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة**، (عمان، الأهلية، 1999).

[19] سعد حقي، **النظام الدولي الجديد، دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة**، (عمان، الأهلية، 1999).

[20] سعد حقي، **مبادئ العلاقات الدولية**، (عمان، دار وائل، 2000).

[21] سيار الجميل، **العولمة والمستقبل استراتيجية تفكير**، (الأردن، الأهلية، 2000).

[22] السيد ياسين، وآخرون، **العرب والعولمة**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998).

[23] السيد خليل هيكل، **القانون الدستوري والأنظمة السياسية**، (كلية الحقوق، جامعة أسيوط، 1983)

[24] السيد عليوة، درية شفيق، **مبادئ علم السياسة**، (جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، 2002).

© 2020 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

[25] السيد ياسين، **الحوار الحضاري في عصر العولمة**، (القاهرة، دار نهضة مصر، 2005)
[26] السيد ياسين، **العولمة والطريق الثالث**، سلسلة مختارات ميريت، (القاهرة، ميريت، 1999).
[27] عبد الرحمن خليفة، فضل إسماعيل، **في الأيديولوجيا والحضارة والعولمة**، (مكتبة بستان المعرفة، 2001).
[28] عبد الغني بسيوني، **النظم السياسية**، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 1985).
[29] عصام سليمان، **مدخل إلى علم السياسة**، (بيروت، دار النضال، 1989).
[30] علي حسين شبكشي، **العولمة نظرية بلا منظر**، (القاهرة، نهضة مصر، 2001).
[31] علي عبد القادر، كمال المنوفي، **النظريات والنظم السياسية**، (القاهرة، دار نهضة الشرق، 2002).
[32] علي عبد المعطي، **السياسة بين النظرية والتطبيق**، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1984).
[33] غازي عبد الرحمن، **العولمة والهوية الوطنية**، (الرياض، العبيكان، 2002).
[34] غسان غّرى، **سياسات القوة مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى**، (بيروت، مركز الدراسات والبحوث والتوثيق، 2000).
[35] غسان غّرى، **سياسة القوة مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى**، (بيروت، مركز الدراسات والبحوث والتوثيق، 2000).
[36] فاروق عمر، **دول القوة ودول الضعف**، (الصفاة، 2000).
[37] فتحي عبد الفتاح، **عالم متغير بداية التاريخ والبحث عن موقع**، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999).
[38] فخري لبيب، **صراع الحضارات أم حوار الثقافات؟**، (القاهرة، مطبوعات التضامن، 1997).
[39] فضل إسماعيل، **العولمة السياسية**، (الإسكندرية، بستان المعرفة، 2001).
[40] كمال مجيد، **العولمة والديمقراطية دراسة لأثر العولمة على العالم والعراق**، (العراق، دار الحكمة، 2000).
[41] ماهر عبد الهادي، **الأنظمة السياسية المعاصرة والقانون الدستوري**، (القاهرة، المليجي، 1977).
[42] مايك فيزرستون، ترجمة: عبد الوهاب علوب، **ثقافة العولمة والعولمة والقومية والحداثة**، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005).
[43] محسن الخضيري، **العولمة الاجتياحية**، (القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2001).
[44] محسن الخضيري، **العولمة: مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة**، (القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2001).
[45] محمد أبو العلا، **ديكتاتورية العولمة قراءة تحليلية في فكر المثقف**، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 2004).
[46] محمد حصن، **أفريقيا وتحديات العولمة**، (القاهرة، الدار المصرية، اللبنانية، 2003).
[47] محمد سامح عمرو، **محاضرات في قانون التنظيم الدولي**، (القاهرة، دار النهضة العربية، 1999).
[48] محمد سبيلا، **ما بعد العولمة قراءة في مستقبل التفاعل الحضاري**، (القاهرة، دار قباء، 2002).
[49] محمد طه بدوي وآخرون، **العلاقات السياسية الدولية**، (الإسكندرية، أليكس لتكنولوجيا المعلومات، 2004).
[50] محمد عبد القادر حاتم، **العولمة مالها وما عليها**، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005).
[51] محمد قابل، **الدول النامية والعولمة**، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2004).
[53] محمد نصر مهنا، **علم السياسة دراسة في الأصول والنظريات**، (القاهرة، دار الفكر العربي، 1958).
[54] محي مسعد، **ظاهرة العولمة الأوهام والحقائق**، (الإسكندرية، مكتبة الإشعاع، 1999).
[55] مصطفى النشار، **ما بعد العولمة قراءة في مستقبل التفاعل الحضاري**، (القاهرة، دار قباء، 2002).
[56] مصطفى خشيم، **موسوعة علم العلاقات الدولية**، (ليبيا، الدار الجماهيرية، 2004).
[57] ممدوح منصور، **العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد**، (الإسكندرية، أليكس لتكنولوجيا المعلومات، 2004).
[58] هادي خضراوي، **أبرز قضايا السياسة الدولية المعاصرة من خلال المفاهيم والبنى**، (بيروت، دار الكتب الحديثة، 2002).

ب) <u>الدوريات</u>

1) أحمد إبراهيم محمود، التدخل الإنساني بين الموضوعية والانتقائية، **ملف الأهرام الاستراتيجي**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد(64) أبريل 2000)

2) أحمد الرشيدي، حق التدخل الدولي هل يعني إعادة النظر في مفهوم سيادة الدولة، **سلسلة مفاهيم** (8)، (المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، أغسطس2005).

© 2020NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

3) أحمد عبد الله، السيادة الوطنية في ظل التغيرات الدولية، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (123)، يناير 1996.

4) أحمد عبد الله، السيادة الوطنية في ظل التغيرات الدولية، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (123)، يناير 1996

5) أسامة المجدوب، المتغيرات الدولية ومستقبل السيادة المطلقة، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (109)، يوليه 1992.

6) جيران في عالم واحد، **سلسلة عالم المعرفة**، نص تقرير إدارة شئون المجتمع العالمي، (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1995).

7) حيدر إبراهيم، ما العولمة جدل الهوية، **سلسلة الثقافة السياسية**، العدد (3)، (مركز الدراسات السودانية، القاهرة، 2001).

8) ريتشارد هيجوت، العولمة والأقلمة اتجاهان جديدان في السياسات العالمية، **سلسلة محاضرات الإمارات** (25)، (مركز الإمارات، أبو ظبي، 1998).

9) ستانلي هوفمان، **سياسات وأخلاقيات التدخل العسكري، ترجمات إستراتيجية**، نافذة علي الفكر العالمي، **سلسلة أوراق شهرية**، العدد (4)، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، يوليه 1996).

10) عبير بسيوني، الولايات المتحدة والتدخل لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (127) يناير 1997).

11) غانم النجار، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (150)، أكتوبر 2002)

12) قاسم حجاج، العولمة والتنشئة السياسية، **السياسة الدولية**، العدد (159)، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، يناير 2005.

13) كريستوفر وود، هل هناك حق التدخل لأغراض إنسانية؟، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (115)، يناير 1994)

14) محمد أبو عامود، العولمة والدولة، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 162، يوليه 2005.

15) محمد سيد أحمد، حول العولمة والأمن والغذاء، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 149، يوليه 2002.

16) محمد نعمان جلال، العولمة بين الخصائص القومية والمقتضيات الدولية، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (145)، يوليه 2001.

17) محمد نعمان جلال، العولمة بين الخصائص القومية والمقتضيات الدولية، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (145)، يوليه 2001.

18) محمود خليل، العولمة والسيادة إعادة صياغة وظائف الدولة، **سلسلة كراسات استراتيجية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، فبراير 2004).

19) نايف عبيد، العولمة: مشاهد وتساؤلات، **سلسلة محاضرات الإمارات**، (أبو ظبي، مركز الإمارات، 2001).

20) هالة مصطفى، العولمة دور جديد للدولة، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 134، أكتوبر 1998.

التقارير:

1) **التقرير الاستراتيجي العربي 2003/ 2004**

المحاضرات:

1) أحمد عبد الونيس، آخرون، **محاضرات ألقيت في القانون الدولي العام على طلاب الفرقة الثانية شعبة العلوم السياسية**، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2002).

2) هالة سعودي، **محاضرات في العلاقات الدولية ألقيت على طلاب الفرقة الثانية قسم العلوم السياسية**، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2002).

ثانيًا: المراجع باللغة الأجنبية:

A. Books

1) Ariel Levite &Others**, Foreign Military Intervention**, (Colombia University Press, 1992).

© 2020 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

2) Ariel, Levite &Others**, Foreign Military Intervention**, (Colombia University Press, 1992).

3) B.A. Roberson, **International Society and The Development of International Relations Theory**, (London &New York, Continuum, 2002).

4) Baker, J. Carriage, **International Law and, International Relations**, (London &New York, Continuum, 2000).

5) Brain white & Others, **Issues in World Politics**, (New York, Martin's Press, 1997).

6) Chris Brown, **Understanding Int'l Relations**, (London, Macmillan Press, LTD, 1997)

7) Chris, Brown, **Understanding Int'l Relations**, (London, Macmillan Press, LTD, 1997).

8) G. Roskin, Michael& others, **IR: The New World of International Relations,** (New Jercy: Englewood- Cliffs, 1993).

9) Rod Hague, **Comparative Government and Politics: An Introduction**, (London: Macmillan Press LTD, 1993)

B. Periodicals

1. Lawrance Freedman & Others, Humanitarian War Military Intervention and Human Right, **International Affairs**, Vol (69), No (3), July 1993).
2. Spence, J.E, **Ethnicity and International Relations: Introduction and Over View**, (International Affairs, Vol. (72), no. (3) ,1996).

© 2020NSP
Natural Sciences Publishing Cor.